العلاقات الصينية ـ الأفريقية من منظور أمن الطاقة

غزلان محمود عبد العزيز(*)

ملخص

في إطار ماتشهده الصين من نمو سريع وتوسع اقتصادي، وسعيها نحو بناء نظام أمني قوي، يتزايد طلبها –الصين– على النفط وسعيها نحو ضمان أمن الطاقة لها. فبالنسبة لبلد يزداد استهلاكه من النفط سنويًا، يصبح أمر تأمين إمدادات الطاقة المستدامة وبأسعار معقولة أمر حتمي، خاصة وأن سياسة الصين حول الاعتماد على الذات فيما يتعلق بأمن الطاقة لم تعد ممكنة.

تضع هذه الدراسة فرضية أساسية مفادها، أن اهتمام الصين المتزايد بالقارة الأفريقية إنما يرجع إلى سعي الصين نحو تحقيق هدف تأمين امدادات الطاقة من مصادر موثوقة وآمنة وبدون انقطاع، خاصةً في إطار ادراك الصين لعدم أمان مصادر الطاقة التقليدية بالنسبة لها.

فبالنسبة لدولة تأمل في تحقيق تقدم اقتصادي أكبر وتسعى لتأمين أقصى قدر من النمو الاقتصادي لشعبها، يصبح أمر تأمين إمدادات الطاقة أمر بالغ الأهمية، خاصة في ظل تزايد تعقد وصعوبة استمرار اعتمادها –الصين– على النفط في بلدان مثل روسيا ومنطقة غرب آسيا. فبالنسبة لمنطقة غرب آسيا والشرق الأوسط– بالإضافة للمشكلات والقضايا السياسية– نجد سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على أنظمة الحكم في هذه المنطقة. أما بالنسبة لإمدادات النفط من روسيا، فإن الصين تنظر إليها بأنها منطقة لا يمكن الاعتماد عليها في المستقبل البعيد.

لذلك فقد لوحظ تحول الصين إلى دعم مزيد من علاقات التعاون والتواجد بقوة مع إفريقيا، خاصة في الدول المنتجة للنفط مثل: أنجولا والسودان –بشقيه الشمالي والجنوبي– على أمل موازنة الخطر الأمني والتهديد الذي تواجهه في مجال أمن الطاقة.

(*) مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والادارة - جامعة ٦ أكتوبر - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩

مقدمة:

من الملاحظ أنه لسنوات عدة سادت الفكرة حول أن الصين في مجال اهتمامات سياستها الخارجية تركز بالدرجة الأولى على محيطها الإقليمي المتمثل في شرق آسيا، غير أنها – الصين– بدأت في التحرك بعيداً عن هذا المحور متجهةً إلى عالم القارة الأفريقية، هادفةً إلى توسيع دوائر نفوذها وخياراتها، محاولة في ذلك إيجاد بدائل جديدة تحقيقاً لسياساتها وأهدافها.

هذا، وعلى الرغم من عمق العلاقات الصينية الأفريقية والتي ضربت بجذورها في عمق التاريخ والتي قامت بالأساس على الدعم الأيديولوجي الصيني لحركات التحرر في أفريقيا، إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً منذ بدايات تسعينيات القرن المنصرم، ولم يكن هذا التطور للعلاقات بين الجانبين لسد احتياجات التنمية الاقتصادية المتسارعة للصين وحسب، بل ولمواكبة الصين للتطورات المتسارعة على الساحة الدولية، وكسبها وزناً اقتصادياً ونفوذاً استراتيجياً.

كما شهدت الصين عدداً من التغيرات العالمية والإقليمية التي جاءت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة والتي كان لها انعكاساتها على السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وعلى القارة الأفريقية بشكل خاص. ففي أعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي واجهت الصين عدداً من التحديات السياسية والاقتصادية والتي تزامنت مع بروز تحديات ومتغيرات داخلية دفعت الصين نحو تعزيز تواجدها في قارة أفريقيا من منطلق اعتبارها شريكاً في التنمية التي شرعت الصين في تبنيها والتي تحتاج لتوافر المواد الخام والمعادن اللازمة للصناعة، كما تتطلب فتح أسواق جديدة تستوعب هذه الصناعات الصينية التي شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن هذا المنطلق، ولثراء الدول الأفريقية بالمواد الأولية والمعادن النفيسة التي تحتاجها الصين، فيمكن القول بأن الصين قد وجدت ضالتها من هذه المعادن في القارة الأفريقية المتعطشة للتنمية والتطور، وقد كان ذلك من خلال تعزيز التواجد الصيني في القارة بشتى الطرق.

ومن الملاحظ أن هذا التواجد الصيني في القارة إنما يتميز بالسلمية، والذي ينبع من المباديء التي تتمسك بها الصين في إطار خططها التنموية وهي التأكيد على النهوض والتطور

السلميين، وهو ما أتاح لها –بدرجة ما– إلى تسريع عملية تطورها. وعلى الرغم من المخاوف الواسعة النطاق وعدم اليقين بشأن النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين والمكانة السياسية، تظل بكين ملتزمة بمبدأ النهوض السلمي والقضاء على الفقر من خلال تعزيز العولمة الاقتصادية وتحسين العلاقات مع بقية دول العالم.

اشكالية الدراسة

في إطار ماشهدته العلاقات الصينية الأفريقية من تطور كبير في الآونة الأخيرة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في إطار هذه العلاقات وفي إطار الدراسات المتنوعة التي تناولت هذا التطور في العلاقات بين الجانبين، لم يعد يتركز على عمليات استقراء البيانات والتقديرات حول مقدار استهلاك النفط اللازم لدفع التنمية في الصين ودفعها إلى ذروة الهيمنة العالمية، ومعدلات النفط التي تستوردها من دول القارة الأفريقية، ولكن السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة يتركز حول ماهية السياسات والمبادرات التي اتخذتها الصين لتلبية الطلب على الطاقة وتأمين مصادره وسد العجز لديها في هذا المجال، وكيف يتم تنفيذ هذه الخطوات في سياساتها المختلفة.

ذلك من منطلق تزايد أهمية موضوع احتياج الصين لتأمين النفط والغاز في مقابل تقليل اعتمادها على الفحم، وذلك لعدة أسباب تدور حول: مقدار انبعاثات الكربون والمخاطر البيئية التي ينطوي عليها حرق الفحم [١]، وسعي الصين المتنامي إلى البحث عن مصادر أخرى للنفط والغاز بعيداً عن مصادرها التقليدية في محيط مجمع الطاقة الآسيوي، خاصةً في اطار التشكيك في العلاقات التكتيكية التي تربطها مع روسيا وقيرغيزستان [٢]. أضف إلى ذلك، فإن غلبة السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الأوضاع المضطربة التي يتسم بها هذا الإقليم إنما تعتبر أحد أهم الأسباب المزعجة بالنسبة للصين والتي تجعلها دائمة البحث عن مصادر جديدة لتأمين الطاقة لديها.

كل هذه الأسباب –بدرجة أو أخرى– إنما تدفع الصين إلى إعادة تقييم وإعادة النظر في قضايا أمن الطاقة لديها، وتأمين مصدر بديل للإمداد. في ظل هذه المخاوف، فإن أهمية أفريقيا إنما تتزايد وتستحق المبالغة في تقديرها، وهو مايتضح للعيان من خلال مختلف السياسات والخطط التي وضعتها الصين وأفريقيا على مدار العقدين الماضيين. حيث التنامي السلمي

للوجود الصيني في أفريقيا ومشاركتها المتزايدة في القارة من خلال المبادرات العملية والخطوات التي تتخذها لمواجهة التحدي المتمثل في ايجاد بدائل دائمة لامدادها بالطاقة.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في وجود علاقة ارتباطية بين تنامي الوجود الصيني في أفريقيا وهدف تأمين مصادر امدادات الطاقة بالنسبة لها والذي يعتبر المحور الأساسي لتحقيق التنمية الصينية المنشودة.

تقسيم الدراسة

من منطلق التساؤل الرئيسي للدراسة والذي يبحث في السياسات والمبادرات التي تتخذها الحكومة الصينية في أفريقيا لتأمين امدادات الطاقة لديها، وللاجابة عليه، فإن هذه الدراسة تنقسم إلى أربعة عناصر أساسية:

١- الاطار النظري للدراسة
٢- سياسات بكين نحو تحقيق أمن الطاقة مع الدول الأفريقية
٣- أمن الطاقة في إطار مجموعة البريكس
٤- مستقبل أمن الطاقة في العلاقات الصينية- الأفريقية

أولاً: الاطار النظري للدراسة وتعريف المفاهيم:

في الاطار النظري للدراسة تتناول الباحثة فرضيات النظرية الواقعية الجديدة ومحاولة تطبيقها على الموضوع محل الدراسة، ذلك لأن هذه النظرية تعتبر من أقدم نظريات الأمن في مجال العلاقات الدولية. ثم تتطرق الدراسة إلى وضع التعريفات لعدد من المفاهيم محل الاهتمام مثل: مفهوم أمن الطاقة، الجغرافيا السياسية، ومفهوم القوة. وفيما يلي تتناول الباحثة هذه الأُطر النظرية بشيء من التفصيل.

(١) الواقعية الجديدة وأمن الطاقة:

تعتمد هذه الدراسة في المقام الأول على مقولات الواقعية الجديدة على اعتبار كونها تعتبر واحدة من أهم النظريات التقليدية في مجال العلاقات الدولية والمرتبطة بالدراسات الأمنية. فالواقعية الجديدة تفترض أن تفاعل الدول ذات السيادة يمكن تفسيره من خلال الضغوط التي تمارسها عليها البنية الفوضوية للنظام الدولي، والتي تعمل بالتالي على الحد من خياراتها وتقييدها، وأن النظام الدولي مدفوع إلى حد كبير بسياسة القوة وتعظيم الأمن.

هذا، وتستخدم الواقعية في هذه الدراسة للاشارة إلى التنافس والصراع الناشئين عن غياب النظام في النظام الدولي، ولفهم طبيعة السياسة الدولية والسلوكيات التي تنبع من التفاعل بين الدول.

فإن العلاقات بين الدول في عالم اليوم إنما يحددها عاملي القوة والأمن، وهذا واضح في الآونة الأخيرة من خلال معركة الدول للسيطرة على الموارد، وخاصة النفط. ومن خلال ماقدمه "جون ميرشيمير" حول الواقعية ومافيها من شرح لسلوكيات الدول وأنماط التفاعلات الدولية، يمكن الوقوف على حقيقتين أساسيتين [٣]:

- على الرغم من تعدد وتمايز الأهداف التي تسعى إليها الدول، إلا أن هدف بقاء الدولة Survival هو أحد أهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها، حيث تحقيق هذا الهدف يعتبر هو الضامن لتحقيق بقية الأهداف.
- يفرض هيكل النظام الدولي على الدول المعنية بتحقيق أمنها التنافس مع بعضها البعض على السلطة. بمعنى أن الهدف النهائي لكل قوة عظمى هو تعظيم حصتها من القوة العالمية والسيطرة على النظام في نهاية المطاف.

وعلى نفس المنوال، رأى بعض العلماء أن سمة النظام الدولي الفوضوي Anarchical تعتبر المتسبب الأساسي في نشوب الصراعات والحروب.

وعليه، فعند الأخذ في الاعتبار أفكار ومقولات النظرية الواقعية السابق ذكرها، ومع تطورات النظام الدولي المعاصر، نجد أن قضايا الطاقة والموارد لم تعد يمكن النظر إليها كونها

مجرد قضايا جيولوجية –فحسب– بل هي مصلحة جيوسياسية واستراتيجية تستخدمها الدول على حد سواء في اقناع واكراه مختلف أجهزة النظام الدولي للوصول والسيطرة عليها –موارد الطاقة–.

ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تؤكد على فكرة وفرضية رئيسية تدور حول أهمية دور الجغرافيا السياسية في فهم العلاقة بين الحصول على موارد الطاقة وتحقيق الهيمنة –العسكرية والاقتصادية– على حد سواء. كما أن الجغرافيا السياسية تضع نهجاً نظريًا وواقعيًا وجيوسياسياً يؤكد مدى أهمية القضايا ذات الصلة بأمن الطاقة في الشؤون العالمية. ومن أهم الافتراضات والحجج التي يمكن اختزالها من هذه الفكرة [٤]:

١– يعد الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، والتي تعد فيها الطاقة الأكثر أهمية، عنصراً أساسياً في تحقيق القوة الوطنية والمصلحة الوطنية للدولة.
٢– موارد الطاقة –في الآونة الاخيرة ومع تصاعد صراعات السيطرة عليها– أصبحت تتسم بأنها أكثر ندرة ومصادرها غير آمنة .
٣– تنامي التنافس الدولي حول الوصول والتحكم في مصادر الطاقة، العامل الذي يؤدى إلى تزايد احتمالية نشوب النزاعات والحروب الدولية.

هذا، ومع بروز ما أصبح يطلق عليه في المعجم الدولي باسم الاستيلاء على النفط، أصبح الصراع الدولي على النفط والموارد الطبيعية الأخرى أكثر احتمالًا وأصبحت المنافسة أكثر ضراوة.

وعليه، فإنه بالنسبة للصين تعتبر الطريقة الوحيدة لتأمين مكان لها في النظام الدولي والسيطرة على منطقتها ليس فقط بالاعتماد على النمو السكاني والنمو الاقتصادي الحالي، ولا بالنمو المستمر لاقتصادها والذي سوف يترجم إلى قدراتها العسكرية وضمان التماسك الداخلي، ولكن يكمن في مدى قدرتها على الوصول والسيطرة على الموارد الاستراتيجية مثل النفط والغاز، خاصةً في ظل انعدام الأمن في مضيق ملقا، واحتمال فرض حظر عسكري على إمداداتها النفطية، وهو مايمثل تهديدًا أساسيًا للمصالح الوطنية الأساسية للصين.

ومن منطلق مقولات النظرية الواقعية الجديدة وتطبيقها على العلاقات الصينية الأفريقية، فمن الملاحظ أن الصين انما أيقنت الارتباط الوثيق بين أمن الطاقة لديها وقدرتها على تحقيق

أمنها القومي. ومن منطلق هذا الايمان، فقد تبنت الصين فكراً براجماتياً لتحقيق مصلحتها الوطنية، والتي وجدتها في استمرارية تواجدها في أفريقيا من خلال ضخ الاستثمارات الكبرى في قطاع الطاقة والتبادل التجاري والمنح والقروض، بالإضافة إلى دعم قطاع الخدمات.

(٢) أمن الطاقة Energy Security:

في هذه الدراسة، يشير مفهوم أمن الطاقة إلى: الوصول المستمر إلى مصادر الطاقة وبأسعار معقولة، والمقصود بالطاقة هنا هي كلاً من النفط والغاز. كما أن أمن الطاقة إنما يشير إلى إمكانية الوصول إلى النفط والقدرة على تحمل تكلفته. وبالتالي فإن الأمن النفطي يعني وجود إمدادات ثابتة وكافية من الطاقة بسعر معقول على مدى فترة طويلة.

ويمكن النظر إلى مفهوم أمن الطاقة على أنه ذو طبيعة ارتباطية بين الأمن القومي من جهة، وتوافر الموارد الطبيعية لاستهلاك الطاقة من ناحية أخرى. وهذا المفهوم لأمن الطاقة إنما يتماشى مع التعريف الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة (IEA) والذي يصف أمن الطاقة بأنه قدرة أي بلد على الوصول بشكل أمن إلى مصادر الطاقة التي يحتاجها، والقدرة على شراء الطاقة بأسعار في متناول الجميع [٥]. وهذا المفهوم الذي تتبناه هذه الدراسة إنما يأتي ليتماشى مع المفهوم الذي وضعه فيليب كورنيل حول أمن الطاقة والذي أكد فيه على ضرورة صياغة تعريف لأمن الطاقة يتسم بالدقة والخلو من التسييس المفرط أو عسكرة قضايا الطاقة، لما يترتب عليها من التشويش والسياسات العدوانية التي قد تعرقل في النهاية تحقيق أمن الطاقة [٦].

(٣) الجغرافيا السياسية Political Geography

تهتم هذه الدراسة بمفهوم الجغرافيا السياسية وذلك كما صاغه عالم الجغرافيا "راتزل" F. Ratzel (١٨٤٤-١٩٠٤) ، والذي افترض أن الدولة كائن حي يرتبط مصيره بالمجال الأرضي الذي يلتصق به، وهي –الدولة– من أجل البقاء لا بد لها من أن تكافح من أجل توسيع مجالها الحيوي، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة، لأنها إن لم تنمو وتتسع ستضعف أو تهلك، مثلها في ذلك مثل الكائن الحي [٧]. أضف إلى ذلك، فإن مفهوم الجغرافيا السياسية إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإمبريالية غير الرسمية كاستراتيجية سياسية "مهذبة" تتوافق ومعطيات النظام الدولي المعاصر. كما ويرتبط بدراسة سياسة الهيمنة الاقتصادية من خلال منهج النظم العالمية World

System Approach وتركيزها على مظاهر التنافس في سلوك الدول، حتى وإن كان في إطار الإمبريالية غير الرسمية وصولاً للهدف الأسمى للدول وهو بلوغ القوة التي ترتبط بالتوسع "الاقتصادي".

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تهتم بتحليل أثر العوامل الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية. وتقصد الباحثة هنا بالعوامل الجغرافية أي عامل النفط كأحد العوامل الجغرافية الاستراتيجية التي تؤثر على سياسات صنع القرار في الدول. فالحصول على/ أو عدم الحصول على النفط وتأمين مصادره يلعب دوراً مؤثراً على السياسات التي تتخذها الدول في علاقاتها الدولية.

(٤) القوة Power

وفقًا لتعريف روبرت داهل Dahl فإن القوة تعني القدرة على التأثير في قرارات وسياسات الآخرين، ذلك من خلال كافة أشكالها – المرنة منها والعسكرية– وهو ما ينطوي ضمناً على الأدوات والقدرات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية للتأثير على النتائج والقرارات في النظام الدولي [٨].

هذا، وبعد عرض الاطار النظري للدراسة والذي يقوم بالأساس على افتراضات الواقعية، يأتي هذا الجزء من الدراسة ليتناول نقطتين رئيسيتين تتمثلان في: التعرف على عدد من السياسات التي اتخذتها حكومة بكين لدعم وتعزيز أواصر الصداقة بينها والبلدان الأفريقية، ثم تتناول الدراسة تقييم لأثر هذه السياسات في تعزيز التعاون والصداقة بين الجانبين.

ثانياً: سياسات بكين نحو تحقيق أمن الطاقة مع الدول الأفريقية

في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الصين خلال العقود الثلاثة الماضية، ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي لديها خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ بنسبة ٩,٤%، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى ١٠,٥% خلال العام ٢٠١٠ وكانت هذه القفزة نتيجة استحواذ الصين على نسبة ٨,٥% من إجمالي حجم الصادرات العالمية في نفس العام. بل نجحت الصين في أن تتحول إلى أكبر قوة تجارية في العالم عام ٢٠١٢ لتبلغ تجارتها ٣,٨٩ تريليون دولار متجاوزة

بذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي [٩]. وفي العام ٢٠١٧ بلغ الناتج المحلي الاجمالي لها ١٢,٧١٤ مليار دولار سالأمر الذي جعلها تعتبر واحدة من أكبر الاقتصادات العالمية.

هذا النمو الاقتصادي الذي صاحبه ازدياد الاستهلاك للعديد من المعادن والذي ترتب عليه ارتفاع طلبها على المواد الخام من هذه المعادن والتي تضاعف عليها الطلب إلى حوالي عشرة أضعاف خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠. حيث ارتفعت من ١٧,٢ مليار دولار إلى ١٧١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة [١٠].

هذا النمو المتسارع للاقتصاد الصيني، أدى إلى زيادة طلبها على الطاقة، حيث تشكل الطاقة الدافع الرئيسي لنمو هذا الاقتصاد. وفي إطار تزايد طلبها على الطاقة كان عليها البحث عن مصادر جديدة لها متركزة على الدول الأفريقية من منطلق احتلال إفريقيا لموقع هام على خريطة انتاج المواد –الطاقية– العالمية حيث تنتج أكثر من ١٠% من الانتاج العالمي [١١].

أضف إلى ذلك، فإن القارة الأفريقية تمتلك عدداً من الثروات المعدنية الهامة مثل: البوكسيت، الكوبلت، الألماس، المنجنيز، الفوسفات، البلاتينيوم، والصودا، أي أنها تحتوي على مانسبته ٣٠% من إجمالي الاحتياطات العالمية من الموارد المعدنية [١٢].

هذا، وتفيد التوقعات إلى أنه بالنظر إلى أن مساحات كبيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية، فإنه متوقع أن هذه النسب من الموارد –الطاقية– مرشحة للارتفاع [١٣].

ومن منطلق أن مسألة البقاء Survive تعتبر أمراً بالغ الأهمية لكل دولة، وهو يرتبط بالدرجة الأولى بالتماسك الداخلي ارتباطًا مباشراً. وبالنسبة للصين، فإن السيطرة على المعارضة الداخلية وتشكيل قدر أكبر من القومية وإدامة الحزب ترتبط إلى حد كبير بقدرة الحزب على الوفاء بوعود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير. وبالنظر إلى المنشقين الجدد والحركات الداعية للانفصال وتحقيق الاستقلال سواء في إقليم تايوان، وهونج كونج، إلى جانب وجود من يدعمون تحركات الدالاي لاما في إقليم التبت، والحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج، وهي كلها عوامل مهددة للأمن القومي الصيني من جانب، وسعي الحزب الشيوعي الحاكم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية –التي تتوقف على تحقيق أمن الطاقة– من جانب أخر، الأمر الذي يدفع الحكومة الصينية إلى جذب شباب هذه الجماعات –التي تبدو معارضة داخل المجتمع الصيني– في عملية التقدم والنمو الاقتصادي المستمر أمرًا بالغ الأهمية للأمن الشامل للدولة. وبالتالي، فإن الصين المؤمنة بالطاقة، والتي تتمتع بإقتصاد جيد النمو، لديها النفوذ الطبيعي لتخفيف حدة الفتنة الداخلية المتكررة والاضطرابات من مجموعات الأقليات من أقصى غرب وشمال البلاد

مثل الأيغور والمعارضين الساخطين في المناطق الإدارية الخاصة الثلاثة تايوان وهونغ كونج وماكاو.

بمعنى أخر، أن عدم حصول الصين على الطاقة اللازمة والكافية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، إنما يمثل بالنسبة لها –بدرجة أو أخرى– عامل مهدد لأمنها القومي. وفي إطار العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة القدرات العسكرية، تصبح الحلقة المفقودة هي عامل الطاقة الذي يعنى بقاء الصين وإدامتها. وبالتالي، فإن بقاء الدولة الذي يُعد أهم هدف لكل دولة، في وضع الصين يبدو مهددًا بسبب عدم كفاية الطاقة اللازمة لتعزيز نموها الاقتصادي، وهو مايدفع الصين إلى زيادة وجود قواتها العسكرية في أفريقيا من منطلق تأمين مصادر الطاقة لديها وهو مايعتبر هدفاً شرعياً وجوهرياً للمصلحة الوطنية الصينية.

من هذا المنطلق، فقد استخدمت حكومة بكين لعدد من آليات دعم التعاون مع القارة الأفريقية لتحقيق أمن الطاقة لديها. والتي كان من بينها مايلي.

١– تعزيز الاستثمارات الصينية في أفريقيا

بالرجوع إلى إحصائيات وزارة التجارة الصينية، فقد نمت استثمارات الصين في إفريقيا من ١,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، إلا أنه وبسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدها النظام الدولي عام ٢٠٠٩ فقد تراجعت نسبة الاستثمارات الصينية في القارة لتصل إلى ١,٤٤ مليار دولار، لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى ٢,١١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ ثم ٣,١٧ مليار دولار في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من هذا التطور، إلا أنه من الملاحظ أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا لا تشكل سوى جزء صغير مقارنةً بإجمالي استثمارات الصين العالمية. ففي الوقت الذي بلغت فيه استثمارت الصين في أفريقيا ٤,٣ في المائة فقط من إجماليها العالمي عام ٢٠١١، بلغت الاستثمارات الصينية في آسيا (٦٠,٩ في المائة) وأمريكا اللاتينية (١٦ في المائة) وأوروبا (١١,١ في المائة) [١٤].

وقد شهدت الاستثمارات الصينية الأفريقية قفزة كبيرة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧ حيث ارتفعت فيه بنسبة الخمس، كما ارتفع الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا بنسبة ٦٤ في

المائة خلال نفس الفترة. أضف إلى ذلك، فإن الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن وزارة التجارة الصينية والجمارك الصينية تشير إلى أنه في يناير ٢٠١٨ بلغت قيمة الواردات والصادرات من التجارة بين الجانبين ١٦,٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٣,٧ في المائة على أساس سنوي، ٢١,٩ في المائة. حيث بلغت صادرات الصين إلى إفريقيا ٨,٣١ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت وارداتها من القارة ٨,١٩ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤١,٤ في المائة بفائض تجاري قدره ١٣٠ مليون دولار أمريكي [١٥].

ومن أهم الاستثمارات الصينية في أفريقيا: شراء الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري النيجيري CNOOC عام ٢٠٠٥ حصة تبلغ ٤٥% مقابل ٢,٢٧ مليار دولار أمريكي، وسعت شركة هواوي للهاتف النقال مشاريع لتشتمل ٣٩ بلداً أفريقياً بما في ذلك مشروع البنية التحتية لسوق الهاتف النقال في نيجيريا بقيمة ٨٠٠ مليار دولار. بالاضافة إلى التوقيع بين الصين وجمهورية الكونغو على اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين عام ٢٠٠٨ تحصل بموجبها الصين على ١١ مليون طن من النحاس و ٦٢٠ ألف طن من الكوبلت خلال الأعوام الخمسة والعشرين القادمة مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية مثل بناء المدارس والمستشفيات والجامعات بالإضافة إلى خطوط السكك الحديدية [١٦].

حجم واردات الصين من النفط الخام من أفريقيا خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦

القيمة بالألف برميل

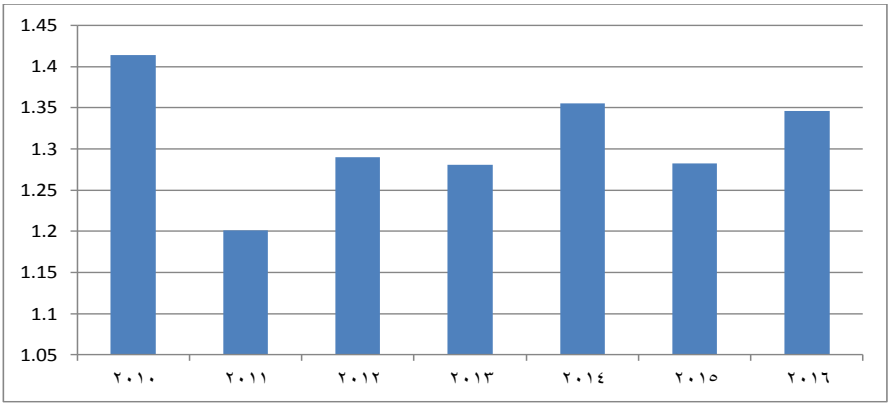

المصدر : وزارة التجارة الصينية، نشرة مبس الاقتصادية

ويمكن التمييز بين عدد من المجالات ذات الأهمية القصوى والتي تتركز حولها الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية:

أ- الاستثمار الصيني في مجال البنية التحتية والمتميزة بانخفاض التكاليف وتوفير جودة وسرعة في الانجاز .بالإضافة إلى مساهمتها في النهوض بمجال التنمية الاقتصادية في أفريقيا [١٧].

ب- الاستثمار في مجال بناء وتطوير المواني البحرية. حيث أبرمت الشركات الصينية عدداً من الاتفاقيات التي التزمت بموجبها ببناء وتطوير عدد ٤٠ ميناءً بتكلفة بلغت ٤٦ مليار دولار في عدد من المواقع الاستراتيجية في القارة، خاصةً في جيبوتي [١٨]، بالإضافة إلى تأسيس ميناء باغامويو في تنزانيا والذي ينظر إليه باعتباره أكبر ميناء في أفريقيا حال إكتماله. ولم تتوقف الاستثمارات الصينية في القارة على ذلك وحسب، بل امتدت لتأسيس خطوط السكك الحديدية كما في: تأسيس خط سكة حديد نيروبي مومباسا في كينيا، خط أديس أبابا –جيبوتي، خط سكة حديد تنزانيا– زامبيا، خط سكة حديد أبوجا– كادونا في نيجيريا[١٩]. بالإضافة إلى الاستثمار في عدد من المشاريع في مجالات الزراعة وبناء القدرات الصناعية والصحة العامة والأمن، مما ساعد على النهوض باقتصادات القارة الأفريقية ودعمت أهداف التنمية المستدامة.

ت- ويعتبر تطوير الاقتصاد البحري أحد أهم الاستثمارات التي تركز عليها الصين في أفريقيا، حيث أهتمت بتطوير الاقتصاد البحري في ناميبيا، السنغال، جيبوتي. بالإضافة إلى إقامة مناطق تجارية حرة.. وهذا يساعد على اكتشاف نقاط نمو اقتصادية جديدة في القارة.

وبتحليل الاستثمارات الصينية في القارة خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤، يمكن ملاحظة ان الاستثمارات قد شهدت قفزة كبيرة خلال السنوات ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ حيث ارتفعت من ١٢ مليار دولا عام ٢٠١١ إلى ١٤,٧– ٢٥– ٣٠ مليار دولار على التوالي، مقارنة بالسنوات من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩ حيث اتسمت بالتبذب مابين الصعود والهبوط وقد حققت على التوالي: ٠,٠٧٥–٠,٩٠٠– ١١,٧– ٥,٤٩– ٩,٣٣ [٢٠].

فمنذ العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين الصيني والأفريقي ١٧ مرة وأصبحت الصين تمثل أكبر شريك تجاري لأفريقيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري ١٧٠ مليار دولار. ففي عام ٢٠١٥ أعلنت الصين عن خطط التعاون العشر Ten Cooperation Plans للثلاث سنوات حتى ٢٠١٨ والتي تقدم فيها ٦٠ مليار دولار لدعم التعاون مع أفريقيا، والتي تغطي عدداً من الجوانب والمجالات: الصناعية، تحديث الزراعة، البنية التحتية، الخدمات المالية، التنمية الخضراء، تسهيل وتيسيير التجارة والاستثمار، خفض معدلات الفقر، الصحة العامة، بالإضافة إلى مجالات الثقافة والسلام والأمن [٢١]. وفي إطار هذه الخطط أضافت الصين نحو ٣٠,٠٠٠كم من الطرق السريعة، ومواني‌ء تستوعب حتى ٨٥ مليون طن سنوياً وتوفير أكثر من ٩ مليون طن من المياه النظيفة يومياً، وتوليد أكثر من ٢٠,٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء وتوفير ٩٠٠,٠٠٠ فرصة عمل.

من الملاحظ أن الاستثمارات الصينية في القارة لاتقتصر على المعونات والاستثمارات وإنما تمتد لتصل إلى أهم من ذلك، وهي المتعلقة بتجربتها في مكافحة الفقر والتي يمكن للدول الأفريقية الاستفادة منها.

هذا، وتعتبر المشروعات الضخمة أحد أولويات التعاون المثمر بين الجانبين، حيث تركز الصين على مشروعات البنية التحتية، حيث أسست خط سكة حديد يصل إلى ٤٨٠ كم يربط بين نيروبي ومومباسا والذي يساعد على اتصال أكبر مدينتين في كينيا وايجاد فرص عمل تصل إلى ٤٦,٠٠٠ وظيفة. وفي إثيوبيا ساعدت في انشاء أول خط قطار كهربائي يربط بين اثيوبيا إلى جيبوتي والتي أنشأت بها منطقة تجارة حرة متوقع أن تستوعب ٧ مليار دولار من اجمالي التجارة [٢٢].

هذا، وعلى مر السنين أظهرت الدراسات أنه على الرغم من أن النفط يمثل مصدرًا رئيسيًا للاهتمام الصيني بأفريقيا، غير أنه لا يعتبر المصدر الوحيد، لأن جمهورية الصين الشعبية تتابع بقوة وباهتمام الموارد المعدنية المختلفة مثل: الألومنيوم والبوكسيت والنحاس وخام الحديد، المنجنيز، اليورانيوم، وغيرهم من الموارد الأولية. كما أن هذه الدراسات تمثل الأدلة التي توصلت إليها في إطار العلاقات الصينية الأفريقية إنما تؤكد على أن أكبر شركاء الصين من الدول الأفريقية، هي تلك الدول التي لديها موارد معدنية وفيرة، وخاصة الدول المنتجة للنفط [٢٣].

هذا، وفي إطار سياسات الصين نحو تأمين موارد النفط في القارة الإفريقية ، واتباع مايطلق عليه "دبلوماسية النفط" الصينية، فقد تم عمل صفقة سينوبك Sin-opec's البالغة ٥٢٥ مليون دولار في الجزائر والتي تهدف إلى تطوير حقول نفط زرزايتين، وشراء (سي إن بي سي) لعدة مصافي جزائرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار. بالإضافة إلى استثمارات الصين الثقيلة في حقول النفط في أنجولا، والكونغو برازافيل، وإثيوبيا، وجابون، وساحل العاج، وكينيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، والسودان. تم تنفيذ كل هذه المليارات من الاستثمارات من قبل الصين في موارد النفط في إفريقيا خلال نصف عقد تقريبًا مابين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، وتم إضافة مليارات أخرى خلال العقد الماضي [٢٤].

كما حصلت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC على تصريح بالشراكة مع شركة البترول الجنوب إفريقية لاستغلال حقل نفط قبالة ساحل نيجيريا، وهذه المنطقة تعتبر من أهم المناطق لأنها كانت تعتبر في السابق منطقة محصنة للشركات الغربية مثل إكسون موبيل وشل وشيفرون.

فمن الملاحظ أن الصين نحو سعيها لامتلاك النفط، إنما تضع هدفين رئيسيين: الأول هدف قصير المدى ومتمثل في تأمين إمدادات النفط لتلبية الطلب المحلي المتزايد لديها، والهدف الثاني يعتبر هدف طويل المدى متمثل في وضعها لاعباً عالمياً في سوق النفط الدولي. فإن بكين تسعى في الواقع إلى تحقيق كلا الهدفين من خلال "اللعب على الشكوك التاريخية للزعماء الأفارقة حول النوايا الغربية" [٢٥].

٢- تقديم القروض الميسرة

بادئ ذي بدء، ومن منطلق الايمان بأن استمرار الصين في تحقيق تنميتها المنشودة وتحقيق أمن الطاقة لديها إنما يعتمد -بدرجة أو أخرى- على تأمين مصادر الطاقة والحصول عليها بأسعار مقبولة، وامتلاك أفريقيا لاحتياطيات كبيرة من الطاقة ومن معادن ومواد خام، إنما تمثل القارة هدفاً حيوياً لطموحات الصينية من أجل الحصول على الموارد الطبيعية ولتعزيز نموها الاقتصادي المحلي. فبحلول أوائل عام ٢٠٠٠ ، شهدت الصين تطورين كبيرين تمثلا في: أولاً، أنها جمعت بالفعل احتياطيًا كبيرًا من العملات الأجنبية، وفي نفس هذه الفترة شهدت البلاد

استنفاد الطاقة المحلية والموارد الطبيعية والتي أصبحت بالتالي قيدًا متزايدًا على تنميتها الاقتصادية، ثانياً ساعد عمق العلاقات التاريخية القوية والجيدة بين الجانبين الصيني والأفريقي إلى تيسيير اعادة بناء العلاقات الحديثة بين الجانبين وجعل الصين شريكًا ودودًا ومرغوبًا مقارنة بالدول التي اتسمت بالطبيعة الاستعمارية في تاريخ علاقاتها مع أفريقيا (٢٦).

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الحكومة الصينية قد شجعت على مدار السنين على تنشيط الاستثمار في أفريقيا من خلال القروض الميسرة والتجارية، وكذلك الائتمانات العادية والتفضيلية. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، قدمت الصين ١٠ مليارات دولار لتمويل أفريقيا في شكل "قروض ميسرة". وخلال أول زيارة قام بها الرئيس الصيني شي إلى أفريقيا في مارس ٢٠١٣ ، تم تجديد هذا الالتزام وزاد إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث بين ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، ففي قمة المنتدى الصيني الأفريقي التي عُقدت في جوهانسبرج عام ٢٠١٥ أعلن الرئيس شي عن عدد من الخطط المرتبطة بتخصيص ٦٠ مليار دولار في مشاريع التنمية الأفريقية. وبالتالي، يمكن القول بأن استثمارات الصين في إفريقيا قد يتم خلطها في بعض الاحيان بالمساعدات الخارجية وذلك لزيادة الحيوية والمرونة (٢٧).

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ ارتباط الكثير من التمويل الصيني بتأمين الموارد الطبيعية لأفريقيا، أو ما أصبح يطلق عليه "نموذج أنجولا" في التعامل مع معظم البلدان الأفريقية. هذا النموذج الذي يتمثل في استخدام لجان المقاومة الشعبية لاتفاقيات التمويل المدعومة من الموارد للتوصل إلى صفقات مع الدول المتلقية التي تعتمد على السلع الأساسية مثل النفط أو الموارد الطبيعية، وذلك لتأمين قروض منخفضة الفائدة. وكان هذا النهج الذي تم استخدامه في عام ٢٠٠٥ للحصول على كتل من حقول النفط في أنجولا والذي تزامن مع الإعلان عن قرض بقيمة ملياري دولار من بنك Exim Bank of China إلى الحكومة الأنجولية.

تم تبني نهج مماثل له في عام ٢٠٠٦ ساعد شركات النفط الصينية في الفوز بحقوق الاستغلال لعدة كتل نفطية من خلال قروض بقيمة ٤ مليارات دولار في أنجولا. كما استحوذت شركة سينوبك Sin–Opec Petrolim Station على حصة تبلغ ٥٠ في المائة في المبنى ١٨

في عام ٢٠١٠ والتي تزامنت مع صرف الدفعة الأولى من تمويل Exim Bank of China في أنجولا أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت مجموعة السكك الحديدية الصينية نفس النموذج لتأمين حقوق التعدين لنحاس جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) ومناجم الكوبالت في عام ٢٠٠٨ [٢٨].

استخدت الصين النهج المتبع مع أنجولا في العديد من دول القارة وبصورة كبيرة لعقد صفقات تحصلت بموجبها على الموارد الأولية اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية ولتحقيق أمن الطاقة لديها، الأمر الذي جعل من أفريقيا ثاني أكبر مورد للصين خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١١.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام الاشارة إلى أن حكومة بكين اهتمت بتأسيس صندوق التنمية الصيني الأفريقي CADF في عام ٢٠٠٧، وهو الصندوق الذي تكلف بتقديم ٥ مليارات دولار للمشاريع التي أطلقتها الصين في القارة.

وعليه، يمكن القول بأن الصين قد نجحت في تقديم نفسها إلى الدول الأفريقية من خلال منح قروض بدون فوائد مع التسهيلات في السداد، فضلاً عن مساعدات التنمية والتي لديها القدرة على كسر التجارة غير المتكافئة. كما ركزت على توفير آليات الوصول اللازم إلى أسواق رأس المال.

٣– المساعدات المالية والخدمية

تعد آلية المساعدات بنوعيها المالي والخدمي أحد أهم آليات التعاون الصيني الأفريقي، بل ومن أهم آليات تأكيد التواجد الصيني في القارة. وتقدم الصين هذه المساعدات على هيئة أشكال متنوعة تتباين مابين: تقديم المعونات المشروطة، والهبات، بالإضافة إلى الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات.

كما أن المساعدات الصينية لأفريقيا تتسم بالخلط فيها مابين التعاون والمعونة، فبالاضافة إلى المساعدات المالية، تهتم الصين بالهدايا العينية وبناء المرافق والقصور الرئاسية والملاعب، مما يضفي الصبغة غير الشفافة على سياساتها تجاه القارة [٢٩].

وفي إطار تقديم الصين للمساعدات المالية لقارة أفريقيا، فإنها تتبع سياسة محددة تضمن لها الاستغلال الأمثل والأكمل لهذه الأموال. وتتمثل هذه السياسة في وضعها لأموال المساعدات في حسابات مضمونة لدى بنوكها في بكين، ثم يتم وضع قائمة بالمشاريع المطلوب تنفيذها، وبعد حصول الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع، يتم تحويل الأموال إلى حسابات الشركات [٣٠]. وتتسم هذه الألية بعدد من السمات المتمثلة في: ضمان بناء المشاريع المتفق عليها، عدم ضياع هذه الأموال أو تعرضها للسرقة من قبل المسئولين الفاسدين في القارة، وأخيراً ضمان حصول الصين على سمعة جيدة لدى الدول الأفريقية.

٤- توطيد العلاقات الأمنية والعسكرية

بالنظر إلى المسافة الجغرافية الشاسعة بين الصين وأفريقيا، وعلى الرغم من عدم إمكانية التشكيك بأن إفريقيا تشكل أي تهديد مادي مباشر للأمن القومي الصيني، إلا أنه ومع استمرار التوسع الكبير للأنشطة الاقتصادية لبكين في القارة، أصبح الأمن المادي للاستثمارات والمواطنين الصينيين في القارة يمثل التحدي الأكبر لبكين [٣١]. وبالتالي، فإن الحاجة أصبحت أكبر لمزيد من تأمين هذه الاستثمارات والمنشأت الصينية الموجودة على الأراضي، وهو ما دفع بالصين إلى اتباع سياسات تدخلية في عدد من الدول الأفريقية. ومن بين هذه السياسات: إنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية للصين في جيبوتي وزيادة عدد قوات حفظ السلام المفترضة مع الأمم المتحدة في أجزاء مختلفة من القارة الأفريقية.

فقد لجأت الصين إلى دعم السلم والأمن في مختلف أجزاء أفريقيا من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام سواء بقوات كبيرة كما في ليبيريا، أو قوات صغيرة كما الحال في الكونغو والسودان.

وتعتبر الصين هي أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام من بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ولم تكن المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام هي الأداة الوحيدة، بل قدمت الصين المساعدات المالية لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والمساعدات المالية لمكافحة التصحر وحل أزمة دارفور .

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن معظم قوات حفظ السلام في أفريقيا يتمركزون عادة في الأماكن التي تكثر فيها الاستثمارات الصينية تحت غطاء ما يشير إليه الصينيون باسم "العمليات العسكرية بخلاف الحرب" (٣٢).

هذا التواجد العسكري لقوات جيش التحرير الصيني في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، بالإضافة إلى الأنشطة العسكرية في أنجولا والسودان، ومطالباتها الحصرية ببحر الصين الجنوبي –بغض النظر عن ماإذا كانت شرعية أو غير شرعية–، والعلاقات الثنائية مع فنزويلا واتجاهها نحو تعظيم علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية، إنما تهدف منه الصين إلى تعظيم الأمن الذي يهدف إلى حل التهديد الوجودي لانقطاع الطاقة.

ولتوضيح ذلك أكثر، فإن سياسة الصين البحرية قبالة السواحل الصومالية وبناء القاعدة العسكرية في جيبوتي – البلد الذي يستضيف بالفعل قاعدة عسكرية أمريكية– إنما يمثل حدثاً تاريخياً ، ذلك لكونها تعتبر واحدة من المرات القليلة التي أدخلت فيها الصين أسطولها في المياه السيادية لدولة أخرى، وهو مايمثل مخالفة لسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام سيادة الدول والتي يتبناها الحزب الشيوعي الحاكم. وهو ماينطبق أيضاً على ارسالها –الصين– لسفن القوافل إلى خليج عدن والبحار قبالة السواحل الصومالية، غير أنها تستند إلى قرارات مجلس الأمن (٣٣).

هذه السياسات العسكرية التي تنفذها الصين على الأراضي الأفريقية إنما لا تعني سوى أن سلامة السفن والأفراد الصينيين على طريق سفنهم وحمايتها تتجلى بوضوح في هذا العمل الفردي الذي يتعلق بحد ذاته بحماية المصالح الوطنية الأساسية في الخارج، وبالتالي مصلحة الصين التنموية الأساسية.

ففي نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، كانت هناك حوالي ٢٥٥,١ سفينة تجارية صينية تبحر عبر خليج عدن، أي ما بين ثلاث إلى أربع سفن يوميًا في المتوسط، تشير المعلومات إلى أن حوالي ٢٠ ٪ من هذه السفن يتعرضون لهجمات متكررة (٣٤). وبالتالي، يعتبر حماية هذه البضائع والسفن –بالنسبة للصين– هدفاً أعلى ويسمو فوق إلتزاماتها الدولية. بمعنى أخر، أنه إذا كانت حجة الصين في نشر قواتها العسكرية مبنية على إلتزاماتها بقرارات الأمم المتحدة أو بسبب القلق

الإنساني تعتبر حجة ضعيفة مقابل هدفها في تأمين المنشآت والأفراد والاستثمارات والسفن الصينية [٣٥].

هذا، وبالإضافة إلى المشاركة بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة، فقد اهتمت الصين بلعب دور حيوي في مجال بيع الأسلحة في القارة من منطلق توطيد العلاقات مع عدد من القيادات الأفريقية وفي مقابل حصولها على عقود نفطية في القارة.

فقد استغلت الصين ثغرة توقف الدول الكبرى عن بيع السلاح لعدد من الدول الأفريقية التي لاتتفق تواجهاتها والدول الكبرى، ونجحت في الدخول إلى سوق السلاح الأفريقي من خلال بيع الأسحلة والتي على الرغم من ضألة نسبتها من مجمل مبيعات السلاح الأجنبي في القارة، إلا أن السلاح الصيني أثبت فاعليته في صراعات القرن الأفريقي. ولم تكتفي الصين ببيع السلاح إلى بعض الدول الأفريقية، بل تعدت ذلك بانشاء مصانع للسلاح الخفيف كما هو الحال في أغندا والسودان [٣٦].

٥- اتباع سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول

تعتبر سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والتي تتبناها الصين بصورة واضحة في معاملاتها مع حكومات الدول الأفريقية، من أهم السياسات التي تلقى ترحيباً كبيراً من قبل الزعماء الأفارقة -خاصة الفاسدين والمستبدين-.

فهذه السياسة -عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى- إنما تعني -بدرجة أو أخرى- المشاركة الاقتصادية المستمرة مع الأنظمة الاستبدادية وبالتالي دعم الأنظمة غير الليبرالية التي بدورها لها تأثير سلبي على القارة. فعلى سبيل المثال، في زيمبابوي استمر الحكم القمعي بسبب دعم الصين العسكري الكبير للرئيس السابق روبرت موجابي ابتداء من عام ٢٠٠٠. حيث واجهت البلاد سلسلة من الجزاءات العقابية من قبل الدول الغربية في مواجهة العزلة الدولية المتزايدة والأزمة الاقتصادية التي وصلت إلى أبعاد ملحمية، مع العلم بالدعم الهائل الذي حظي به من الصين، وحقيقة أنه من المتوقع أن يستمر هذا الدعم بلا هوادة. حيث ترتب على ذلك أعلان موجابي في عام ٢٠٠٥ عن سياسة جديدة تنطلق من سياسة النظر شرقاً

إلى الصين. وبالمثل، توجد أدلة تشير إلى قيام الصين بشكل عشوائي بتزويد الجيش السوداني بالأسلحة التي استخدمت ضد الآراء المعارضة في منطقة دارفور [٣٧].

في إطار سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد والتي تتبناها الصين مع الدول الأفريقية، وفي إطار ماترتب عليها –كما ورد في السابق– لايمكن القول بأن هذه الدراسة تشجيع الصين على التدخل في شؤون الدول الأفريقية، ولكن المقصود هنا هو ضرورة اتباع الصين واعتمادها نهجاً أكثر حذراً، خاصةً عند التعامل مع الدكتاتوريين المستبدين في جميع أنحاء القارة. ومن جهة أخرى، فلا يمكن إلقاء اللوم على الصين لتوقيعها صفقات قد تكون غير مربحة للقارة الإفريقية، ذلك لأن حكومات دول القارة تتحمل –بدرجة كبيرة– مسئولية إبرام صفقات أفضل مع الصين، وهذا من منطلق أنه من حق كل دولة أن تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية، وهو ماينعكس على مختلف مساعي الدول.

مما سبق، يتضح أنه باختلاف وتنوع آليات الصين لتأمين مصادر الطاقة في القارة الأفريقية، فإن اهتمام الصين بأفريقيا يكمن في موارد القارة الطبيعية ونفطها بشكل خاص. وبالتالي لا يمكن فهم الأنشطة الدبلوماسية والتجارية النشطة للصين في إفريقيا بشكل صحيح إلا إذا تم النظر إليها في سياق سياسة الصين تجاه إفريقيا، والتي تنتهج سياسة لا تختلف كثيراً وسياسات جميع الدول العقلانية في النظام الدولي والتي تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ثالثاً: أمن الطاقة في اطار مجموعة البريكس

في اطار مايتسم به النظام الدولي الحديث من سعي الدول للانضمام إلى المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية لما تمثله من عامل قوة للدول الأعضاء ومجالاً يساهم في تحقيق طموحات الدول، فإن دول مجموعة BRIC والتي تحتل مايقرب من ٣٠% من مساحة اليابسة، ويمثل عدد سكانها أكثر من ٤٢% من سكان الأرض، بناتج محلي إجمالي بلغ ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بمعدل نمو سنوي للتجارة وصل إلى ٢٥% [٣٨]، منذ تأسيسها عام ٢٠٠١ من دول: البرازيل، روسيا، الهند، والصين وقد أعطت أولوية للبعد الاقتصادي والمالي، وهو مادفعها –خاصة الصين والهند– إلى دعم علاقاتها مع أفريقيا، الأمر الذي سعت من خلاله إلى تشجيع انضمام دول أفريقية إلى دول المجموعة. حيث انضمت بالفعل دولة

جنوب أفريقيا بصفة رسمية للمجموعة في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠ لتصبح المجموعة تسمي BRICS وتمثل أحد أهم الاقتصادات الناشئة في القارة.

ومن أهم أهداف قبول جنوب أفريقيا كشريك للمجموعة، حاجة دول المجموعة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها القارة، حيث تصنف دول البريكس ضمن الدول العشر الأكثر طلباً على النفط والفوسفات على مستوى العالم، ومن أكبر مستهلكي الحديد [٣٩]. ومن منطلق تأمين مصادر جديدة للطاقة، اهتمت دول المجموعة بالنظر إلى أفريقيا ودعم التواجد الاستثماري التجاري فيها.

وقد أعلنت مجموعة البريكس عن أهمية أفريقيا بالنسبة لها وأهدافها في القارة في خلال القمة الخامسة لها التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في مارس ٢٠١٣، والتي كانت تحمل عنوان "بريكس وأفريقيا...تنمية ....تكامل ....تصنيع"، حيث تم الاتفاق على عدد من الموضوعات محل الاهتمام بين الطرفين، وآليات وسبل تطوير العلاقات بين المجموعة ودول القارة –سواء علاقات ثنائية أو جماعية– في شتى المجالات.

وفي اطار هذه القمة، عبرت دول المجموعة عن أهمية القارة والدور الحيوي الذي تلعبه جنوب أفريقيا في تعزيز نطاق التعاون داخل المجموعة لدعم عمليات التنمية الأفريقية، من منطلق اعتبار جنوب أفريقيا أكبر اقتصاد في القارة.

ومن أهم مجالات التعاون التي حققت نجاحات وطفرات تنموية ملحوظة في اطار التبادل المشترك:

- مجال التبادلات التجارية، فخلال الفترة التي سبقت انضمام جنوب أفريقيا إلى دول المجموعة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين أفريقيا والبريك إلى أكثر من ٧ أضعاف، واحتل نسبة ٢٠% من إجمالي التجارة الخارجية للقارة. ومع انضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة، فقد بلغ اجمالي التجارة بين الجانبين ٣٤٠ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠ أضعاف خلال العام ٢٠١٢، ثم ارتفعت لتصل إلى ٣٧٧ مليار دولار مع نهايات عام ٢٠١٤، ٥٣٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٥. ومن الملاحظ في اطار التبادل التجاري بين البريكس وأفريقيا، أن كلاً من الصين والهند قد احتلتا ٩١% من اجمالي التجارة

البينية، واحتلت الصين المركز الأول بين دول البريكس في تجارتها مع دول القارة بنسبة ٦٠% لاستهلاكها ٩٠% من صادرات المواد الخام الزراعية، و٨٥% من صادرات القارة من المواد (الطاقية) [٤٠].

هذا، وقد احتل الوقود المركز الأول كأحد أهم الصادرات الأفريقية إلى دول البريكس، بالاضافة إلى الموارد الطبيعية والسلع المصنعة ومنتجات الطعام وغيرها من المنتجات. أما بالنسبة لصادرات البريكس إلى أفريقيا، فمن الملاحظ أن الصين استحوذت على ٥٤% من صادرات البريكس، حيث احتلت السلع المصنعة نسبة ٧٣,٨% [٤١].

- أما بالنسبة لمجال الاستثمار بين البريكس وأفريقيا، فمن الملاحظ استحواذ كلاً من الصين والهند على تنمية هذا المجال في اطار علاقاتهما مع دول القارة، حيث تتركز الاستثمارات بصورة كبيرة مع كلاً من: موريشيوس، موزمبيق، غانا، زيمبابوي، بوتسوانا، وناميبيا. وتعتبر الصين هي الشريك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، حيث تتركز الاستثمارات في قطاعات الصناعات الاستخراجية –في المقام الأول– ثم قطاع التكنولوجيا والاتصالات والبناء والخدمات.

هذا، ويعتبر النفط عنصراً استراتيجياً في علاقات الصين مع أفريقيا داخل مجموعة البريكس، حيث يعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل المتزايد من طلبها على النفط لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل. فطبقاً للتقارير والاحصاءات الصادرة عن Statistical Review of World Energy 2016 حول نسب موارد الطاقة العالمية، فقد بلغ حجم الفائض من الطاقة العالمي ٢٤٠ مليار برميل بنهاية عام ٢٠١٥، انخفضت مشاركة دول مجموعة البريكس في هذا الفائض من ١١% إلى ٨%. حيث التنمية المستمرة لدول المجموعة والتي ارتفعت من ١٦% إلى ٢١% أدى ذلك إلى زيادة في معدلات استهلاك موارد الطاقة خاصة في روسيا، حيث ارتفعت معدلات استهلاكها من ٣٤٠ إلى ٥٤٠ مليون طن، وبالنسبة للصين، فقد ارتفعت معدلات استهلاكها للطاقة من ١٦٠ إلى ٢١٥ مليون طن خلال العام ٢٠١٥

ومن منطلق اعتبار مجموعة البريكس من التجمعات المستوردة للطاقة، حيث استوردت مايقرب من ١٦٠ مليون طن من موارد الطاقة، وهو مايمثل ٣,٢% من اجمالي الطاقة العالمية، في الوقت الذي تعتبر فيه كلاً من روسيا وجنوب أفريقيا دول ذات فائض في الطاقة، حيث صدرت روسيا ٦١٦مليون طن وهو مايمثل ٦٩% من إجمالي احتياجاتها النفطية، في الوقت الذي استوردت فيه الصين ٥٧% من احتياجاتها النفطية من أفريقيا، ٢٨% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ٣١% من الفحم (٤٢).

هذا، وعلى الجانب الأخر وبالنظر إلى المعطيات الأفريقية، فبالتعرف على تعداد سكان القارة وتحليل الطبقات التي ينتمي إليها السكان البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة –طبقاً للاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء– يمكن تصنيفهم من الفئة النشيطة، حيث أن أكثر من ثلثهم ينتمي إلى الطبقة الوسطى، ومن المتوقع ارتفاع عدد السكان ليصل إلى ٢,٦ مليار نسمة بحلول عام ٢٠١٥. بمعنى أن حوالي ١,١ مليار نسمة سينتمي للطبقة الوسطى القاطنة في المناطق الحضرية، وبالتالي فإن مشاريع البنية التحتية كمشاريع المياه والطاقة وتشييد شبكات الاتصالات يمكن النظر إليها باعتبارها مسائل حيوية بالنسبة للقارة ومايترتب على ذلك من احتياجات للمواد الغذائية والصناعية.

هذا، ومع التوسع في عمليات المسح الجيولوجي من المتوقع أن تزيد معدل صادرات المعادن والمواد (الطاقية) من القارة. فطبقاً لاحصاءات المعهد الجيولوجي الأمريكي فإن القارة تعتبر ثاني مصدر لاحتياطات البوكسيت، الكوبلت، الأماس، المنجنيز، الفوسفات، البلاتينيوم، والصودا.كما أن القارة تمتلك ٣٠% من الاحتياطات العالمية من الموارد المعدنية وهو مايجعلها تتسم بالثراء في الموارد المعدنية المهمة بالنسبة لدول البريكس بصورة عامة والصين بصورة خاصة (٤٣).

أضف إلى ذلك، فطبقاً لتقديرات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد شهد الاحتياطي النفطي لقارة أفريقيا زيادة بنسبة ١٢٠% خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفع من ٥٧مليون برميل عام ١٩٨٠، إلى ١٢٤ مليون برميل عام ٢٠١٢. وارتفع احتياطي القارة من الغاز الطبيعي من ٢١٠ تريليون م٣ عام ١٩٨٠ غلى ٥٠٩ تريليون م٣ عام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ١٤٠%، ويقدر أن هذه النسب ستشهد ارتفاعاً أكبر خاصةً في طل الاكتشافات الحديثة في كل

من تنزانيا وموزمبيق [٤٤]. هذه المعطيات السابق ذكرها سوف يدفع بنمو المصالح الصينية في القارة خلال السنوات القليلة القادمة.

رابعاً: مستقبل أمن الطاقة في العلاقات الصينية الأفريقية

حسب التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة، فإن مصادر الطاقة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي يمكن أن توفر ٧٨% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٤٠ [٤٥]. حيث يظل النفط يعتبر أكبر مصدر للطاقة على مستوى العالم على الرغم من توقع انخفاض حصته من الاستهلاك الطاقي من ٣٣% عام ٢٠١٣ إلى ٣٠% خلال أربعينيات الألفية الحالية.

هذا، وعلى الرغم من توقع انخفاض الطلب على النفط في بعض الدول، إلا أنه سيظل في تزايد مستمر في بعض الدول الأخري وذلك تلبيةً للطلب على التنمية الاقتصادية، وذلك كما هو الحال في دول مثل الصين والهند والشرق الأوسط

وفي اطار تزايد الطلب الصيني على الوقود الاحفوري من النفط والغاز الطبيعي، وفي اطار سعيها لتأمين مصادر الطاقة لديها، ولتحقيق تنميتها الاقتصادية المنشودة، فهي تواجه عدداً من التحديات في القارة الأفريقية، أبرزها:

١- تحدي مصالح القوى الغربية الأمريكية والأوروبية مع المصالح الصينية في أفريقيا. ففي اطار الاستراتيجية التي تتبعها الصين من تنويع مصادر الطاقة وتأمين امداداته خاصةً في أفريقيا، وفي اطار استراتيجيتها العالمية المرتكزة على قاعدة المساعدات مقابل النفط، وبموجب الدعم الصيني للدول الأفريقية المارقة وغير الديمقراطية -في نظر الولايات المتحدة- تتعاظم المخاوف الغربية من تهديد الصين لمصالحها الحيوية في مناطق نفوذها التقليدية. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة في أغسطس من العام ٢٠١٤ إلى عقد قمة أمريكية أفريقية تقدمت فيه باستراتيجية جديدة ترتكز فيها على البعد الاقتصادي التعاوني في علاقاتها مع الدول الأفريقية وتغض الطرف عن ممارسات قادة بعض الدول فيما يخص مجالات حقوق الانسان والديمقراطية.

٢- تحدي تدمير وتدهور البيئة الأفريقية. فمن الملاحظ إنه بسبب الممارسات الصينية في القارة من عمليات التنجيم واستخراج النفط والمعادن ومايترتب عليه من تلوث، بالاضافة إلى بنائها لمشاريع البنية التحتية الكبري ومايترتب عليها من تدهور في البيئة الأيكولوجية وتهجير للسكان خاصةً عند عمليات بناء السدود والتي تتسبب في تدمير الحياة البرية والبحرية. أضف إلى هذه الممارسات، فإن ممارسات القطع الجائر للغابات خاصة في ليبيريا والكاميرون وموزمبيق لتصدير الاخشاب إلى الصين، إنما يمثل –على المدى البعيد– عاملاً حيوياً في تدمير البيئة الطبيعية في القارة.

٣- تحدي معارضة عدد من المنظمات غير الرسمية للوجود الصيني في أفريقيا. فعلى الرغم من المساعدات المادية والخدمية التي تقدمها حكومة بكين لعدد من حكومات وشعوب الدول الأفريقية، إلا أنها تثير مخاوف لدى منظمات المجتمع المدني الأفريقي وعدد من الجهات غير الرسمية التي ترى في هذه المساعدات الصينية ماهي إلا دعم وتأييد للحكومات المستبدة في القارة واستغلال جائر للثروات الطبيعية للقارة في مقابل تحقيق المصالح الصينية.

خاتمة الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن السبب الأساسي الذي يدفع بالحكومة الصينية نحو دعم وتوطيد علاقاتها مع الحكومات الأفريقية وتزايد الانخراط الصيني في القارة. حيث وضعت الدراسة فرضية أساسية تدور حول وجود علاقة ارتباطية بين تأمين الموارد (الطاقية) وتحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للصين، ذلك بالاعتماد على مبدأ أن الطاقة تعتبر جزء لايتجزأ من تنمية أي دولة، خاصةً بالنسبة لتحقيق التنمية الصينية المنشودة.

فمن منطلق تحقيق الاستراتيجية الصينية في التنمية، سعت الصين –ليس فقط– إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة، بل والعمل على ضمانها وحمايتها. وبالتالي فإن إقامة علاقات أوثق ودعم وتعزيز أوجه التعاون مع الدول الأفريقية، وخاصة الدول الغنية بالنفط، يصبح ضرورة حتمية، ليس فقط بسبب المكاسب الاقتصادية النسبية، ولكن أيضًا من أجل تحقيق أمنها القومي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تنظيم الحزب الشيوعي الحاكم ليس فقط لآليات وسبل بناء الثقة مع الدول الأفريقية، ولكن الأهم من ذلك هو امتلاك مصادر إنتاج الطاقة والتحكم فيها في جميع أنحاء القارة. وبالتالي، فإن أنشطة الصين المتنامية في أفريقيا واتباعها لسياسات براجماتية في علاقاتها مع دول القارة إنما يأتي من منطلق زيادة الأمن ومن منطلق اهتمامات الصين ومصالحها المشروعة.

[1] Hongtu Zhao, China's Energy Security Policy and Its International Implication, Energy security and climate change workshop, Beijing, 20-21 October 2007, China institutes of contemporary international relations. Available at: http://carnegieendowment.org/files/zhao.pdf . (Accessed; 05-05-2019).

[2] Richard Solash, Despite Wariness: China-Russia relations warming, Radio Free Europe, Radio Liberty, 2013, Available at: https://www.rferl.org/a/russiachina- relations-warming/25070935.html, (Accessed; 05-05-2019)

[3]John Mearsheimer, structural Realism, Available at https://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/StructuralRealism.pdf, (Accessed; 20-05-2019)s

[4] Dannreuther R, International relations theories: Energy, minerals and conflict. Polinares, Dundee, Scotland; 2010. Available at; https://kcl.rl.talis.com/items/8A2A531A-85C2-B441-38C0-3CB1BEF82806.html, (Accessed; 20-05-2019)

[5] The University of Texas at Austin, Energy Security. Available: https://www.strausscenter.org/energy-and-security/energy-security.html, (Accesse; 20-05-2019)

[6] Cornell PE. Energy security as national security: Defining problems ahead of solutions, 2009. Available: http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&id=183:energysecurity-as-national-security-definingproblems-ahead-ofsolutions1&catid=92:issuecontent&Itemid=341

[7] J. Hunter, prespective on Ratzel's Political geography, USA, University press of America inc, 1983, pp. 3-7.

[8] Dahl RA. The concept of power. Behavioral Science. 1957;2:201-215, Wiley on line Library, Available at; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/bs.3830020303, (Accessed:20-05-2019)

[9] Lecoutre Aning K, D. China's ventures in Africa. African Security Review. 2008;7(1):39-50, Available at: https://www.researchgate.net/publication/250888915_China's_ventures_in_Africa

[10] Bernice Lee [et al.], Resource Futures, Chathom House, London (December 2012), p. 18.Available at; http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.357.4912&rep=rep1&type=pdf

[11] KPMG, «Oil and Gas in Africa Africa's Reserves, Potential and Prospects,» p. 4, https://www.kpmg.com/Africa/en/IssuesAndInsights/Articles

[12] Ibid.

[13] Ibid

[14]African news, Chinese investment in Africa rises in first quarter of 2017, Available at; https://www.africanews.com/2017/05/11/chinese-investment-in-africa-rises-in-first-quarter-of-2017/

[15] Ministry of Commerce, PRC. Statistics on China-Africa Bilateral Trade in January 2018; 2018. Available http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/AsiaAfrica/201803/20180302717940.shtml

[١٦] ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٤٦٦، ص ص: ١٠٢:١٢٤.

[١٧] المرجع السابق، ص ١٢١.

[١٨] ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، يوليو ٢٠١٧، العدد ٤٦١، ص ٨٧.

[١٩] حسن وانج ماوهو، المنتدى الصيني الأفريقي نموذج لتعاون الجنوب الجنوب، جريدة الأهرام، ملفات الأهرام، العدد ٤٨١١٧، ٢ سبتمبر ٢٠١٨.

أنظر أيضاً: شين شيوى، أفريقيا والصين- أكثر من تعاون اقتصادي، صحيفة البيان، ١٩ أغسطس ٢٠١٨، على الرابط التالي: www.albayan.ae/opinions/articles/2018-08-2019 (accessed; 12-03-2019)

[٢٠] ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص ١١٢.

[21] www.chinadaily.com (Accessed; 24-03-2019)

[22] Ibid

[23] Taylor I. China's oil diplomacy in Africa, International Affairs, Wiley on line Library, Available at; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1468-2346.2006.00579.x

[24] Africanews. Chinese investment in Africa rises in first quarter of 2017, Op.cit

[25] Taylor I, Op.Cit.

[26] Africanews. Chinese investment in Africa rises in first quarter of 2017, Op.Cit.

[27] Ibid

[28] Sun Y., China's aid to Africa: Monster or Messiah? 7 February 2014, Available at: https://www.brookings.edu/opinions/chinas-aid-to-africa-monster-ormessiah/

[29] Zhao H, China's Energy Security Policy and Its International Implication; 2007. Available at: http://carnegieendowment.org/files/zhao.pdf

[30] Thompson Ayodele and Olusegun Sotola, China and Africa: An Evaluation of Chinese Investment, IPPA Working Paper Series, Public Policy Analysis, Nigeria, 2014, p. 4, Available at; http://www.ippanigeria.org/articles/China%20-Africa%20relation_Workingpaper_final.pdf

[31] Sun Y, Op.Cit.

[32] Gill B, Huang Ch, China's expanding peacekeeping role; 2009. Available at: https://www.sipri.org/commentary/essay/thu-05-28-2009-14-00/jan-09-chinas-expanding-peacekeeping-role

[33] Ibid.

[34] People's Republic of China. Foreign Ministry Spokesperson Liu Jianchao's Regular Press Conference on 18,19 December; 2008. Available at: http://www.chinaconsulatesf.org/eng/xw/fyrth/t526955.htm

[35] Ibid.

[٣٦] ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[37] Taylor I, Op.Cit.

[٣٨] علي عبده، مصر والانضمام لتجمع البريكس: التكتل العابر للقارات والحضارات، مجلة آفاق أفريقية، العدد ٤٠، مايو ٢٠١٤، القاهرة، ص ٧٣.

[٣٩] التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠١٤-٢٠١٥.

[40] Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa (Addis Ababa, Ethiopia: United Nation, Economic Commission for Africa, 2013), pp. 1 and 7. Available at; https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/africa-brics_cooperation_eng.pdf

[41] Ibid, p7.

[42] Irina Aleksandrovna Rodionova, Energy Safety and Innovative Development of the BRICS States, International Journal of Energy Economics and Policy, available at http: www.econjournals.com, (Accessed; 05-05-2019)

[٤٣] لحسن الحناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، مايو ٢٠١٧، العدد ٤٥٩، ٤٥٩، ص ١٠٥.

[44] KPMG, Oil and Gas in Africa, Op.Cit.

[٤٥] إدراة معلومات الطاقة الأمريكية، على الرابط التالي: https://www.eia.gov/